سلسلة غير دورية تُعالج قضايا وإشكاليات راهنة

إتجاهات الأجور في لبنان والعوامل المؤثّرة عليها خلال العقدين الأخيرين

المقدمة

يعد تدهور حصة الأجور من الناتج إتجاهاً عالمياً، وكما يظهر من بيانات منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي، كان منحنى تطور مداخيل العاملين بأجر خلال ربع القرن الأخير وقع غالباً اسفل منحنيي الإنتاجية والناتج[1]، ولا ينفصل ذلك عن العودة إلى السياسات الكلاسيكية القديمة المهتمة بخفض كلفة الإنتاج المترتبة على رؤوس الأموال أكثر من أي شيء آخر. فصار ينظر إلى عائدات العمل على أنها جزء من التكاليف التي يفترض خفضها، عوضاً عن عدّها مصدراً من مصادر تكوين الطلب الكلي الذي ينمو الاقتصاد بزيادته.

وجهة النظر هذه تتجاهل الأدبيات الاقتصادية المتراكمة ولا سيما منها أدب التنمية البشرية الذي يضع اليد العاملة في مركز العملية الانتاجية[2]، كما يغفل التوجهات الاقتصادية الراهنة المتمثلة في الثورة الصناعية الثالثة، وتقدم اقتصادات المعرفة، وفي إطارهما زاد أثر الرأسمال الرمزي وغير الملموس وغدت الأيدي العاملة المؤهلة عنصراً لا غنى عنه لزيادة القدرات التنافسية.

[1] مكتب العمل الدولي- الإدارة- إتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة/وثيقة مقدمة للقياس- والاسترشاد- جنيف، شباط/فبراير 2011.

[2] هذا اعتماداً على مقولة أمارتيا سن بأن التنمية هي تنمية البشر من خلال البشر ومن أجلهم.
للمزيد أنظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1990، نيويورك 1990.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

إعداد:
د. عبد الحليم فضل الله

صادر عن:
المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر:
تشرين الثاني 2017
الموافق صفر 1439
العدد: الحادي عشر
القياس: 21×29 سم
الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

Tel: 01/836610 - 03/ 833438
Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net Fax: 01/836611
P.O. Box: 24/47Beirut-Lebanon

يكتسب أهميته من تسليطه الضوء على مسألة الأجور واتجاهاتها في لبنان في سياق التغيرات العالمية المشار إليها أعلاه، وتكمن خصوصيّته في سعية إلى ردم فجوة البيانات المتصلة بمؤشرات كتلة الأجور في العقدين الأخيرين، والاستفادة من ذلك في تحليل مسارات هذه الكتلة والعوامل المؤثرة عليها.

في إطار ما تقدم يسعى البحث إلى الآتي: تحديد حصة الأجور من الناتج التي لم تشملها الإحصاءات الرسمية منذ عام1997؛ وتحليل اتجاهات الأجر ربطاً بالتطورات الاقتصادية والسياسات الحكومية المعتمدة، والمقارنة عند الحاجة مع المؤشرات العالمية. كما يهدف إلى تقدير العلاقة بين مستويات الأجر والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، والبناء على ذلك في تحديد الأسباب التي تقف وراء تراجع وزن كتلة الأجور في إجمالي الدخل.

ينطلق البحث من الإشكالية الآتية: إذا كان مسار منحنى الأجور في لبنان تراجعياً وبوتيرة متسارعة، فهل يرتبط ذلك بالتقلبات التي تطرأ على النمو، أم أنه يتصل بعوامل جوهرية مثل غلبة الأنشطة الريعية وربط عجلة الاقتصاد بالتحويلات المالية الآتية من الخارج. وما دور السياسات الاقتصادية والمالية التي تتسم إجمالاً بأنها غير منصفة للفقراء في هذا المسار الانحداري.

ولدينا في هذا السياق فرضيتان سيعمل البحث على إثباتهما: تتمثل الأولى في وجود علاقة عكسية بين حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومعدلات نموه من جهة ثانية، بحيث انخفضت هذه الحصة خلال مدة البحث بوتيرة تفوق معدلات الانخفاض المماثل على الصعيد العالمي.

أمّا الفرضية الثانية فهي أنّ تراجع حصة الأجور في لبنان ليس ظرفياً، وإنما هو مرتبط بعوامل بنيوية أبرزها: بطء نمو الإنتاجية، وضعف الهيكل الاقتصادي المتمثل خصوصاً في صغر حجم المؤسسة، ونقص الاستثمارات الحكومية الذي أدى إلى تدني إشباع الأسر لحاجاتها الأساسية.

اعتمد البحث المنهج التحليلي في تقدير حصة الأجور من الناتج مقارنة بالمعدلات العالمية، وعند وضع الإطار الاقتصادي العام الذي تراجع الأجر في سياقه، كما اعتمد منهج التحليل القياسي خلال تحديده العوامل والمتغيرات المؤثرة على اتجاهات الأجر ومساراته.

وقد تضمنت دراسات وأعمال عدة معالجات لها علاقة بمسألة الأجور في لبنان، أهمها دراسة البنك الدولي (Republic of Lebanon: Good Job Needed; 2012) التي ركزت على تحليل أوضاع سوق العمل وخصائصها؛ ودراسة وزير العمل (2012) التي تضمنت تقديرات لتوزيع كتلة الأجور بين القطاعين العام والخاص[3]؛ ودراسة مؤسسة البحوث والاستشارات التي قارنت تطور الحد

[3] كانت هذه الدراسة من ضمن الأوراق المقدمة إلى اللجنة التي جمعت اطراف الإنتاج برعاية وزير العمل آنذاك شربل نحاس لمناقشة مسألة زيادة الأجور.

الأدنى للأجور مع نمو متوسط المداخيل (Poverty Review Main Report;2000)؛ وتضمن تقرير الحسابات الوطنية للبنان عام 1997 تقديرات عن حصة الأجور إلى الناتج، وكذلك كتاب "الطبقة الوسطى: التجربة اللبنانية" (غسان ن. الشلوق؛ أيلول 2007) الذي قدّر متوسطات الدخل والإنفاق في لبنان بناء على معطيات دراسة ميدانية بالعيّنة نُفّذت خلال النصف الأول من عام 2007. وتطرّق كتاب "الفقر والتنمية الاجتماعية في لبنان" (المركز اللبناني للدراسات؛ 2003) إلى الأجور في إطار عرضه لمحددات الفقر. وهناك أيضاً كتاب "إصلاح السياسات الاجتماعي في لبنان من الدعم الانتقائي إلى الرعاية الشاملة" (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ 2013) والذي عالج من بين موضوعات عدة سياسات الأجور وعلاقتها بآليات التوزيع وإعادة التوزيع. ومع أن الدراسات المذكورة قدّمت تحليلاً وافياً لمشكلة الأجور في لبنان والمسائل المرتبطة بها، إلا أنها ركزت على الجوانب الوصفية المرتبطة بالسياسات العامة، دون تحليل كمّي للمتغيرات والعوامل المؤثرة على معدلات الأجور، كما أنها لم تتوصل إلى تحديد نهائي لحصة مداخيل العمل من الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1997.

أمّا على الصعيد النظري فنشير إلى دراسة توماس بيكيتي الصادرة حديثاً في كتاب (Thomas Piketty: Harvard University Press;2014)، والتي توصل فيها إلى أن العائد على رأس المال هو على المدى الطويل أعلى من معدلات النمو.

يقوم البحث على ثلاثة ركائز: مبحث تمهيدي يعرض لاتجاهات الأجور في البلدان النامية والمتقدمة، مفسراً تراجعها على ضوء المقاربات النظرية الجديدة. ويليه المبحث الأول الذي يتضمن مؤشرات الأجر في لبنان ومساراته خلال مدة البحث. فيما يحلل المبحث الثاني العوامل المؤثرة على الأجور في لبنان مستعيناً بنماذج قياسية. وينتهي بخلاصة وتوصيات وملحقين وستة جداول وأربعة رسومات بيانية.

مبحث تمهيدي– مؤشرات تراجع حصة الأجور على الصعيد العالمي وتفسيراته النظرية

بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي حصل تراجع ملموس في حصة الأجور من الناتج في معظم البلدان، ولا سيما منها البلدان الصناعية، سبقه ثبات نسبي في عقدي الستينيات والسبعينيات. وتُبيّن الجداول أدناه أنّ نمو الأجور في العقد الأخير يعادل نصف نمو الناتج العالمي تقريباً، لكنه يساوي 20 بالمئة فقط من معدل النمو في الدول المتقدمة، وحوالي 150 بالمئة من نمو الناتج الآسيوي. ويعود تباطؤ نمو الأجور مقارنة بالنمو العام إلى التحوّلات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية في العالم في العقود الأخيرة، وصاحبتها تحوّلات مماثلة في الأفكار الاقتصادية والمبادئ المتّبعة في وضع السياسات الأساسية. ويأتي في طليعة هذه الأسباب التخلي عن اقتصادات الرفاه، واعتماد

سياسات إعادة توزيع معاكسة، انطوت على خفض الضرائب على الأرباح إلى النصف ومضاعفة الضرائب على الأجور[4].

ومثّل اشتداد المنافسة الاقتصادية العالمية عنصر ضغط إضافياً على الأجور، خصوصاً في ظل ظاهرة تفكيك خطوط الإنتاج التي تسمح بنقل أجزاء من عمليات صناعة السلع أو الخدمات المرتبطة بها إلى الدول ذات الأجور المخفضة. إلى جانب ذلك، نذكر ازدياد الاستثمارات في وسائل الإنتاج على حساب الاستثمارات في العمل، والتخلي عن الفوردية التي قرّبت في مطلع القرن العشرين العمال من أرباب العمل ووحّدت مصالحهم، والكينزية التي أكدت على دور الدولة في دعم الطلب الفعال[5].

الجدول (1): متوسطات الأجور غير المثقلة في مجموعات من الدول النامية والمتقدمة 1970–2010 (نسبة مئوية)

	1970	1980	1990	2000	2006	2010
المكسيك، كوريا، تركيا	71	68	64	57	53	–
المكسيك، كوريا، تركيا، الصين، ليبيا	–	67	55	54	53	–
16 دولة نامية*	–	–	67	64	63	–
16 دولة متقدمة* OCED	72	74	68	66	64	66
اليابان	72	80	69	70	–	64
أميركا	71	69	67	66	–	63
ألمانيا	70	72	67	66	–	63

ILO ;Global /ILO; "Global Wages Report: Wages and Equitable Growth"; International Labor Office;Geneva;2012 Wage Data Base /"اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة: سياسات الأجور ونمو الإنتاجية والعمالة"؛ مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية؛ جنيف: شباط 2011.

[4] في أوروبا مثلاً ارتفع العبء الضريبي الملقى على كاهل العاملين بأجر حوالي 20 بالمئة في أواسط التسعينيات مقارنة ببداية الثمانينيات، في حين انخفض هذا العبء بمقدار 22 بالمئة في المتوسط بالنسبة إلى العاملين من ذوي المهن الحرة، ممن لديهم القدرة على الإفلات من قبضة مكاتب الضريبة الوطنية. وفي النصف الثاني من القرن الماضي حافظت نسبة الضرائب المفروضة على مداخيل أصحاب الشركات والثروة إلى الناتج القومي الإجمالي على مستوى يقارب اثنين بالمئة، في مقابل ارتفاع نسبة الضرائب المستوفاة من العاملين بأجر إلى ما يقارب 9 بالمئة من الناتج القومي عام 2000 انطلاقاً من أربعة بالمئة تقريباً عام 1950. للمزيد راجع:

هورست أفهيلد–ترجمة د. عدنان عباس علي (2007)؛ "اقتصاد يغدق فقراً"؛ الكويت: سلسلة عالم المعرفة؛ العدد 335، ص:61–62

[5] للمزيد راجع: – اتجاهات الأجور؛ م.س؛ ص:11–12.

– مكتب العمل الدولي– تقرير الأجور في العالم 2009/2008 (جنيف 2008)، الفصلان 1 و2 و3.

– استنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 96، جنيف 2007 ولا سيما الفقرة 13.

– Low Commission Report (2009); "National Minimum Wage"; Norwich: the Stationary Office;2009;P: ix

– أوضاع العالم 2010 (تحرير برتران بادي ودومينيك فيدال)؛ مداخيل العمل، مداخيل رأس المال 1969–2009 (آلان بيهر ورولان بفيفير كورن)؛ ص: ص 202– 207.

* متوسط غير مثقل لـ: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، كوستاريكا كينيا، المكسيك، ناميبيا، عمان، بنما، بيرو، جمهورية كوريا، روسيا، جنوب أفريقيا، تايلاند وتركيا.

* معدل غير مثقل لـ: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، إسبانيا، السويد، USA،UK.

لكن التفسير النظري الأفضل للتراجع المذكور أعلاه ورد في كتاب توماس بيكيتي الرائد: "الرأسمال في القرن الواحد والعشرين"، فهو تتبّع توزيع المداخيل بين طرفي الإنتاج من عام 1770 وحتى عام 2010، ووجد أنّ حصة الأجور، وخصوصاً في العقود الأربعة الأخيرة، انخفضت باطراد نسبة إلى مجموع المداخيل. يلتقي هذا الاستنتاج مع ما توصل إليه قبل ذلك يورغن كازنسكي Jürgen Kuczynski، من جامعة هامبولدت الألمانية، الذي بيّن في دراسة نشرها عام 1972 أنّ نصيب العاملين بأجر اتخذ منحى تراجعياً منذ الثورة الصناعية وحتى الثلاثينيات من القرن الماضي. وهذا ما يدّل على أن مرونة الاستبدال بين رأس المال والعمل هي أكبر من الواحد الصحيح، ويخالف الفرضية التي قام عليها نموذج كوب–دوغلاس ولاقت تأييد اقتصاديين كثر من بينهم جون مينارد كينز، ومفادها أن العلاقة بين الأجر ورأس المال تتسم بالاستقرار على المدى الطويل.

وبحسب بيكيتي فإنّ الارتفاع المطّرد في حصة الرأسمال من مجموع المداخيل في العقود الأخيرة يعود إلى إطلاق العِنان لقوى السوق، التي جعلت عائد الاستثمار أعلى من معدل النمو الاقتصادي (r>g). وحتى عندما يتراجع العائد فإنَّ ذلك يتم بمعدلات أقل من معدل الزيادة في نسبة الرأسمال/الناتج β، الأمر الذي يفسر المسار التصاعدي لحصة الرأسمال من مجموع المداخيل α في الظروف المختلفة[6]. ونتيجة ذلك تعاظمت الفوائض المالية التي تحوزها قلة من الرأسماليين، مما زاد قوتهم التفاوضية في مقابل العمال والأجراء، وشجعهم على توظيف أجزاء إضافية من أموالهم في مجالات ريعية غير منتجة.

الجدول(2) نمو الإنتاجية والناتج الإجمالي على الصعيد العالمي وفي بعض الأقاليم خلال العقد الأول من الألفية (نسبة مئوية)

	الدول المتقدمة (1999– 2009)	آسيا (1999– 2009)	الشرق الأوسط (1999–2007)	على المستوى العالمي (1999– 2007)
نمو الأجور	% 5,2	% 109,3	%2,4	22,6
نمو الناتج	± 20%	± 70	± 50 %	± 42

من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المصدر نفسه.

[6] تأخذ معادلة حصة دخل الرأسمال إلى مجموع المداخيل α الشكل الآتي :

$$\alpha = r \times \beta$$

حيث: r: العائد على رأس المال؛ β نسبة رأس المال إلى الناتج (أو الادخار إلى النمو s/g)

للمزيد عن تحليل بيكيتي أنظر:

Thomas Piketty (2014); ***Capital in the Twenty–First Century***; Cambridge, Massachusetts, The Belknap Press of Harvard University Press;2014; P:114–131.

المبحث الأول- مسار الأجور في لبنان (1997-2012): تقدير مؤشرات التراجع

منذ نهاية الحرب الأهلية عام 1991 وحتى نهاية مدة البحث أخذ نصيب الأجور من الناتج في لبنان يتراجع لمصلحة الفوائد والأرباح ولا سيما في القطاعين المالي والعقاري. ترافق ذلك مع دورات تباطؤ وركود طويلة الأمد، وتفشّي التوظيف الهش، والعمل غير المنتظم الذي صار يشكل حوالي ثلث اليد العاملة (32.3%) (أي ما يعادل 400 ألف أجير مكتوم)، كما عانى لبنان من فصل واضح بين إنتاجية العمل من ناحية ونمو الأجر من ناحية ثانية[7].

وعلى العموم، تظهر الأرقام الخاصة بلبنان وجود مسار تاريخي لتراجع وزن الأجور مما نقل لبنان من خانة الدول التي يتسم توزيع الدخل فيها بقدر مقبول من التوازن إلى خانة الدول التي تعاني من اختلالات حادة على هذا الصعيد. ففي عام 1964 بلغت حصة الأجور في القطاع الصناعي أكثر من 42 بالمئة من مجموع القِيَم المضافة لهذا القطاع[8] مقارنة بـ 24.2 بالمئة فقط عام 2003[9] و26.5 بالمئة عام 2007 للمؤسسات الصناعية التي تضم أكثر من 5 عمال[10]. ولم نعثر على أرقام رسمية موحدة عن حصة الأجور قبل الحرب الأهلية (1975–1990)، إذ تراوحت التقديرات بشأنها بين 41 بالمئة للمدة 1964–1970[11] و58 بالمئة للعام 1975[12]. ومن الأرقام ذات الدلالة في المضمار نفسه أنّ نسبة الإنفاق على الأجور والرواتب في الموازنة العامة التي تراوحت من بين 43 بالمئة و55.6 بالمئة في النصف الأول من السبعينيات، انخفضت في النصف الأول من التسعينيات إلى اقل من عشرين بالمئة، وهي لا تزيد حالياً عن 30 بالمئة من مجموع الإنفاق العام.

---

[7] قدرت نسبة العاملين بأجر غير منتظم بعشرة بالمئة عام 1951–1952 وهذه النسبة سجلت ارتفاعاً مطرداً بعد ذلك لتصل إلى 23 بالمئة عام 1970 ثم انخفضت في التسعينات إلى أقل من عشرين بالمئة (19 بالمائة عام 1997) قبل أن تستأنف ارتفاعها بعد ذلك.

راجع: توفيق كسبار (2005)، "اقتصاد لبنان السياسي 1948–2002: في حدود الليبرالية الاقتصادية"، ترجمة فاتن الحريري زريق والمؤلف؛ بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، ك2005/1. ص: 206؛ جدول 5-9.

[8] المجموعة الإحصائية اللبنانية 1968؛ ص: 130.

[9] الجمهورية اللبنانية–رئاسة مجلس الوزراء؛ "الحسابات الاقتصادية للبنان إعادة الحسابات 1997–2007"حسابات لبنان القومية 2010؛ ص:58.

[10] Republic of Lebanon-Ministry of Industry (2010); "the Lebanon Industrial Sector-Facts and Findings"; Op.Cit;P:14,Table A.1.

[11] توفيق كسبار؛ م. س؛ ص: 209؛ ج 5-10

راجع أيضاً: د. قبلان سليم كيروز، آراء، وحلول، في أهم المشاكل الاقتصادية– الاجتماعية للبنان المعاصر، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت 1970.

[12] تقديرات أنيس أبي فرح. المصدر: أنطوان حداد (2001)؛ "الفقر في لبنان"؛ مجلة فكر الفصلية عدد 75؛ 2001، ص:135.

1-1- بناء المؤشرات:

لم تُنشر في أعقاب الحرب الأهلية تقديرات موثوقة لنسبة الأجور من الناتج، والرقم الرسمي الوحيد المتاح من بداية التسعينيات وحتى الآن هو الوارد في تقرير الحسابات الاقتصادية للبنان 1997 والذي قدّر حصة الأجور من الناتج بـ35.5 بالمئة[13]، وهذه النسبة توازي في المدة نفسها نصف مثيلتها تقريباً في الدول النامية[14].

بعد عام 1997 اتفقت معظم المؤشرات على حصول تراجع ملحوظ في حصة الأجور، كما يظهر مثلاً إحصاء بالعيّنة أُجري عام 2003 وشمل 240 مؤسسة صناعية و 270 مؤسسة خدماتية، والذي قدّر حصة الأجور من مجموع القيمة المضافة في قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة 24.2 بالمئة و32.9 بالمئة و10.9 بالمئة على التوالي[15]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ القطاعات الثلاثة التي شملها المسح المشار إليه مسؤولة عن تأمين 68 بالمئة من الناتج المحلي القائم فإن حصة الأجور تشكل 24.3 بالمئة من مجموع القيم المضافة لهذه القطاعات مجتمعة، أي أقل بخمس نقاط تقريباً مقارنة بنصيب الأجور من الناتج في القطاع الخاص للعام 1997 (والمقدرة بـ 29 بالمئة).

ووفق مشروع تصحيح الأجور الذي أعدّه الوزير شربل نحاس أثناء توليه وزارة العمل قُدّرت كتلة الأجور في القطاع الخاص النظامي قبل إقرار زيادة علاوة المعيشة عام 2012 بـ6065 مليار ل.ل، ترتفع إلى 7 آلاف مليار ل.ل بعد الزيادة، وإذا أضفنا إليها نسبة الأجور في الموازنة العامة المقدرة بـ 9.5 بالمئة من الناتج عام 2013 مقارنة بـ 11 بالمئة عام 1997 [16]، فإن نسبة الأجور في القطاع العام والقطاع الخاص النظامي تساوي عندئذ ما يقارب 20 بالمئة من الناتج. وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 22 بالمئة من الناتج الإجمالي مع إضافة مجموع الأجور التقريبية للأجراء الذين لم يصرّحوا عن مداخليهم ومداخيل خدم البيوت بافتراض أنّ هؤلاء يشكلون العمالة غير النظامية[17].

---

[13] بواقع 83,2% في القطاع العام و29,1% فقط في القطاع الخاص.

[14] يقدّر المعدل المثقل لنسبة الأجور إلى الناتج في 16 دولة نامية بـ63 بالمئة للعام ..

[15] Lebanese Republic-Presidency of the Council of Ministers; "Economic Accounts of Lebanon 2010"; Compiled and published under the direction of Robert Kasparian; Economic Accounts of Lebanon;Oct.2011.

[16] انظر: مشروع موازنة 2013.

[17] قدّرت دراسة الأحوال المعيشية للأسر 2007 من لم يصرحوا عن مداخيلهم بـ8.4 بالمئة من مجموع العمالة، وخدم البيوت بـ 4.6 بالمئة من مجموع العمالة حسب الدراسة نفسها. وبناء عليه قدر الباحث الأجور الإضافية للعمالة غير النظامية وفق الآتي: متوسط الأجور بعد علاوة غلاء المعيشة مضروباً بعدد الأجراء الذين لم يصرحوا عن رواتبهم والخدم في البيوت= 93 ألف أجير× 11.2 مليون ل.ل = 1093×11.2 مليون ل.ل سنوياً.

واعتماداً على محاكاة لنمو الأجور وردت في دراسة عن الفقر في لبنان شارك في إعدادها البنك الدولي[18] يتبيّن أنّ نمو حصة الفرد من الناتج كان خلال عقد التسعينيات أسرع من نمو الحد الأدنى للأجور، في حين سجل متوسط الأجر على المستوى الوطني أقل معدلات النمو. فقد تضاعف الحد الأدنى ثلاث مرات تقريباً، ومتوسط الأجر مرّة ونصف مرّة، في مقابل زيادة متوسط الدخل الفردي أكثر من خمس مرات (وجميع ذلك بالأسعار الجارية). يدل هذا على أن مكوّنات الناتج الأخرى مثل الأرباح والفوائد والإيجارات نمت بمعدلات أعلى من نمو الأجور. لكن نمو حصة الفرد من الضرائب غير المباشرة كانت الأعلى على الإطلاق، كما ارتفعت نسبة الفوائد إلى الناتج من 5 بالمئة إلى 11 بالمئة تقريباً، وتصل هذه النسبة إلى عشرين بالمئة بإضافة الفوائد التي تدفعها الحكومة على ديونها[19].

ومن المؤشرات الأخرى الدالّة على انخفاض حصة الأجور تراجع مجموع مداخيل العاملين بأجر والمداخيل الأخرى نسبة إلى الناتج من 77,3% عام 1997 إلى 66,14% عام 2003 ثم إلى 65,6 بالمئة عام 2009 [20]، ومن المرجح أن يكون تراجع الأجور أعلى من تراجع الأرباح نظراً للموقع التفاوضي القوي لأرباب العمل في ظل غياب المفاوضات الجماعية إلاّ في عدد قليل من القطاعات. وحتى لو كان التراجع متناسباً بين مختلف أنواع المداخيل، وهذه فرضية مستبعدة فلن تتخطى حصة الأجور 30 بالمئة من مجموع الناتج الإجمالي.

سننطلق من تقدير وسطي لحصة الأجور من الناتج يساوي 25 بالمئة للعام 2012، وبناء على هذا التقدير تكون كتلة الأجور بالأسعار الثابتة قد سجلت نمواً مقداره 25 بالمئة تقريباً بين عامي 1997 و2012، في مقابل نمو تراكمي للناتج المحلي الحقيقي مقداره 79 بالمئة حسب التقديرات الرسمية. وبما أن إنتاجية العمال نمت في المدة نفسها بنسبة قريبة من نمو الناتج فهذا يشير إلى انخفاض الكلفة الحقيقة الصافية للأجور إلى ما يعادل النصف[21]، وإلى حصول عملية متعاظمة لإعادة توزيع الدخل من العمال إلى الفئات الاجتماعية الأخرى ولا سيما منهم أرباب العمل، وإلى المستفيدين من المداخيل الريعية غير المرتبطة بالإنتاج.

[18] Republic of Lebanon (2000); "Poverty Review Main Report"; Beirut: CRI and MENA Development Group; P: 19-30.

[19] اعتمد الباحث في تقدير نسبة الفوائد من الناتج على بيانات: جمعية المصارف اللبنانية؛ .التقرير السنوي 1997-2012

[20] الحسابات الاقتصادية للبنان؛ 1997- 2009

[21] معدل الزيادة في الكلفة الحقيقية الصافية للأجور= معدل نمو الأجور – معدل نمو الإنتاجية.

1-2- تراجع متفاوت للأجور بين المناطق والقطاعات والمهن:

لم تتغيّر معدّلات الأجور بنسب متماثلة بين القطاعات، وكان التراجع الأكبر في السنوات 1997-2007 من نصيب العاملين في قطاع التجارة (-26.6 بالمائة)، يليه قطاعا الصناعة والزراعة (-13.22 بالمئة و-12.33 بالمئة على التوالي). وحصل ارتفاع ملحوظ في قطاعات أخرى ولاسيما منها النقل والاتصالات التي زاد فيها الأجر بأكثر من 60 بالمئة في المدة نفسها. وقد سُجّل التفاوت نفسه على الصعيدين المناطقي والمهني. وكانت الزيادة الأعلى في متوسطات الأجر في العاصمة بيروت التي حققت نمواً اسمياً تراكمياً في المدة نفسها مقداره 8.86 بالمئة، فيما سُجّل جمود نسبي في المناطق الأخرى، حيث تراوح معدل التغيّر في معدلات الأجر الإسمي بين (-)4.24 بالمئة في جبل لبنان و1.13 بالمئة في البقاع. وشهدت ضواحي بيروت التي تضم ما لا يقل عن 10 بالمئة من السكان أكبر معدلات التراجع بما مقداره (-) 19.3 بالمئة في السنوات نفسها. وعلى صعيد التوزيع المهني للعمال سجل تحسن في أجور الموظفين الإداريين بمن فيهم الكوادر العليا والمعلمون والمهن الوسطى، وطرأ انخفاض كبير على متوسطات أجور العمال المهرة وغير المهرة والمزارعين بنسب تتراوح ما بين (-)25.5 بالمئة للمزارعين و(-) 11.6 بالمئة للعمال المهرة[22].

إن تراجع حصة الأجور من الناتج من جهة، وتفاوت معدلات التغير الموجب أو السالب بين المناطق والقطاعات والمهن من جهة ثانية، يدلاّن على أنّ نمط النمو والتنمية كان له تأثير قوي على اتجاهات العمالة والأجر في لبنان وكان منحازاً لمناطق وقطاعات وفئات دون أخرى. فالأرقام والمقارنات الآنفة تظهر بوضوح أنّ الوضعية الأفضل كانت للموظفين الإداريين العاملين في الأنشطة الخدماتية الجديدة، وهي التي تنعم بتمويل جيّد ورعاية حكومية مقبولة (مثل قطاع الاتصالات)، وهذا ينطبق أيضاً على العاملين بأجر في العاصمة التي تحظى باهتمام رسمي خاص أيضاً على صعد الإنفاق والاستثمار والخدمات الأساسية[23]. أمّا المسار الأسوأ لتغير الأجور فكان للعمال والمزارعين المهرة وغير المهرة، ولاسيما العمال الزراعيين والصناعيين في ضواحي العاصمة والمحافظات التي لا تتمتع برعاية حكومية خاصة.

---

[22] في هذه الفقرة اعتمد الباحث على أرقام دراسات: إدارة الإحصاء المركزي (1998)، "الأوضاع المعيشية للأسر في عام 1997"، (بيروت: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي)/البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ "خارطة الفقر البشري 2004"؛ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة- مشروع بناء القدرات للحد من الفقر، الطبعة الأولى 2007؛/إدارة الإحصاء المركزي؛ "الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر 2007"؛ إدارة الإحصاء المركزي 2007.

كما اعتمد الباحث على إحصاءات وزارة الصحة العامة بالنسبة إلى عدد السكان.

http://www.moph.gov.lb/Publications/Documents/Statistical%20Bulletin%202011.pdf

[23] تبين أرقام مجلس الإنماء والأعمار الذي أشرف على معظم المشاريع الأساسية في البنى التحتية في سنوات ما بعد الحرب الأهلية أن الإنفاق الاستثماري الفعلي للفرد في العاصمة كان خلال التسعينيات اعلى بـ44 بالمئة مما هو مخطط له في خطة أفق 2000 فيما كان هذا الإنفاق أقل بـ31 بالمئة في ضواحي بيروت وأقل بـ 23 بالمئة مما هو مخطط له في المحافظات الأربع: الجنوب، النبطية، البقاع، الشمال.

للمزيد أنظر: مجلس الإنماء والإعمار؛ تقرير تقدم العمل، آذار 2001.

1-3- مقارنة واستنتاج:

استناداً إلى الأرقام والتقديرات أعلاه نلاحظ الآتي:

أ- مع أن تقلّص حصة الأجور من الناتج الإجمالي هو ظاهرة عالمية فإن وتيرته في لبنان أسرع من مثيلاتها في البلدان الأخرى، ففي عام 2010 كانت هذه الحصة تساوي أقل من أربعين بالمئة من النسبة المقابلة في الدول النامية الـ 16 المذكورة في الجدول (1). وبحسب إحصاءات منظمة العمل الدولية فإن حصة الأجور من القيمة المضافة في لبنان هي أقل من مثيلاتها في 31 دولة من أصل 39 دولة شملها إحصاء المنظمة. وللمقارنة فإن هذه الحصة كانت تعادل أكثر من 70 %من متوسطها في عدد من الدول المماثلة في بداية السبعينيات

ب- بلغ نمو الناتج في لبنان خلال المدة 1997- 2012 ضعفي نمو الأجور. في هذه السنوات قدر النمو الحقيقي المتراكم بحوالي 80 بالمئة حسب التقديرات الرسمية، في وقت نمت فيه كتلة الأجور بالقيم الثابتة بمعدل 27 بالمئة فقط[24]، وما لا يزيد عن 11.5 بالمئة في السنوات 1997-2007. واستناداً إلى هذه الأرقام معطوفة على التقديرات الواردة في دراستي الأوضاع المعيشية للأسر عامي 1997 و2007 لتوزيع النشاط الاقتصادي وفق نوع الارتباط بالعمل يتبّين حصول زيادة في حصة الفرد من الناتج بمعدل تراكمي مقداره 69 بالمئة تقريباً خلال المدة المذكورة، في مقابل زيادة تراكمية في معدل الأجر الحقيقي للعامل الواحد مقدارها 14 بالمئة فقط وفق أعلى التقديرات. وبما أنّ متوسط إنتاجية العامل الواحد زادت بحوالي 60 بالمئة في المدة نفسه فهذا يدل على أن كلفة العمل انخفضت بنسبة 46 بالمئة على الأقل.

ج- كان نمو الأجور في لبنان أعلى بقليل من مثيله في منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد اقتصادات العديد منها على إيرادات ريعية متأتيه من النفط أو التحويلات. لكن نمو الأجور في لبنان كان أقل بكثير من معدله في آسيا و يساوي نصف المعدل العالمي تقريباً وأعلى من معدله في الدول المتقدمة التي فقدت كثيراً من زخم نمو الأجر فيها بعد الأزمة المالية التي لم تؤثر على لبنان بالمقدار نفسه.

[24] استناداً إلى التقدير الوسطي الذي اعتمده الباحث لنسبة الأجور من الناتج والمقدرة بـ25 بالمئة

المبحث الثاني- أسباب تراجع حصة الأجور من الناتج المحلي:

2-1- الإطار العام

يُعزى التراجع في حصة الأجور في لبنان من حيث المبدأ إلى أمرين أساسيين: الأول: نمو الأرباح بمعدلات تزيد عن النمو العام للاقتصاد، مدفوعة بسياسات التحرير الاقتصادي التي خفضت الضرائب عن الفئات العليا وزادتها على الفئات الدنيا[25]. والثاني: الزيادة المطرّدة لحصة الفوائد والعائدات غير المرتبطة بالإنتاج من مجموع القِيَم المضافة.

ولا يبدو الاتجاه الانحداري لنصيب العاملين بأجر من الدخل الإجمالي مرتبطاً بالتقلبات الاقتصادية الدورية، إذا إن ارتفاع معدلات النمو لم يحسّن حصة هؤلاء، بل إن نِسب النمو الجيدة التي حققها لبنان في السنوات 2007-2010 والمقدرة بأكثر من ثلاثين بالمئة بالأسعار الثابتة رافقها تراجع إضافي في متوسطات الأجر. وهذا يعني أن دفع حصة الأجور إلى الأسفل لم يكن بسبب عوامل ظرفية بل بفعل عوامل بنيوية مرتبطة بتركيبة الاقتصاد اللبناني والسياسات المتبعة في تسييره. يتقاطع ذلك مع المقاربة التي اعتمدها بيكيتي في تفسير تراجع حصة الأجور من الدخل الإجمالي، إذ إنّ وفرة التدفقات المالية من الخارج إلى لبنان ساعدت على زيادة نسبة تغير الرأسمال إلى النمو β وعوّضت عن ضآلة الادّخار المحلي s وركود العائد على رأس المال r.

ونذكر فيما يأتي أبرز التحولات ذات الطابع البنيوي التي حدثت ابتداء من عام 2007 والتي أسهمت في تقليص نصيب العاملين بأجر من الناتج:

أ- زيادة حصة الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الإنتاجي (الزراعة والصناعة والخدمات) ولاسيما منها:

- الرَّيع المالي والعقاري المرتبط بالتدفقات الخارجية التي ارتفعت نسبتها من الناتج من 26.8 بالمئة عام 2004 إلى 61 بالمئة عام 2008 وإلى ما يتراوح بين 40 و57 بالمئة بعد ذلك، كما زاد حجمها أكثر من 100 بالمئة بين عامي 2004 و2010.
- الرَّيع السياسي المرتبط بالزبائنية من جهة، وبالمكاسب التي تحققها جماعات الضغط الاقتصادي جرّاء التصاقها بالمواقع الأساسية النافذة في السلطة من جهة ثانية[26].

[25] استنتجت دراسة حديثة ورائدة لتوماس بيكيتي أن معدل العائد على رأس المال في القطاع الخاص هو على المدى الطويل أعلى بصورة ملحوظة من معدل نمو الناتج (r>g). راجع:

Thomas Piketty (2014); "Capital in the Twenty-First Century"; Cambridge, Massachussetts, The Belknap Press of Harvard University Press; 2014.

[26] يُعد الإنفاق السياسي الهائل الذي حصل في انتخابات 2009 مثالاً معبّراً عن الزبائنية والترابط بين السياسة والمال.

- الرَّيع الاحتكاري الناشيء عن استحواذ أقلية من الشركات على الأسواق. فباستعمال معيار CR3[27] لتحليل وضع البنيات الاحتكارية في الأسواق اللبنانية يتبّين أن معدل التركز كان 40 بالمئة وما فوق للمؤسسات الثلاث الكبرى في 58 بالمئة من تلك الأسواق[28].

لا يمكن في ظل نقص البيانات تقدير قيمة الريوع المالية والعقارية والتجارية/ الاحتكارية من الناتج، لكن لو احتسبنا حصة الفوائد على الودائع المصرفية المقدرة بـ 14 بالمئة من الناتج[29]، وأرباح المبيعات العقارية غير المرتبط بالطلب الفعلي من أجل السكن والناتجة عن ارتفاع أسعار العقارات بمعدلات تزيد عن 350 بالمئة خلال السنوات 2007–2010، وأضفنا الحد الأدنى لعوائد الاحتكار التي قدّرها البنك الدولي بـ 15 بالمئة (دون احتساب ريوع المصدرين المستفيدين من حماية وكالاتهم)، فهذا يعني أن حصة المداخيل الريعية من مجموع المداخيل تتراوح بين 30 بالمئة و40 بالمئة من الناتج. وستتجاوز النسبة نصف الدخل القومي إذا أضفنا إلى ما تقدم التحويلات التي تعادل بمفردها ما بين 15 بالمئة و20 بالمئة من الناتج الإجمالي. والجدير ذكره هو أنّ المكوّن الريعي في الاقتصاد كان أقلّ من ذلك بكثير في السنوات 1996–2004 بسبب تباطؤ السوق العقاري في حينه، وقلة التدفقات، وانكماش الطلب على السلع المستوردة.

وتنعكس زيادة المكاسب الريعية على حصة الأجور من الناتج من خلال الأمرين الآتيين:

الأول: إن تركّز النمو في القطاعات ذات الطابع الريعي أكثر من غيرها يجعله نمواً دون وظائف jobless Growth، بحيث لا تترافق الزيادة المطّردة في الناتج مع زيادة مماثلة في التشغيل. يؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من تفاوت كبير بين زيادتي الأجور والناتج، ففي السنوات 2000– 2010 مثلاً اتسع حجم الاقتصاد بالأسعار الثابتة بما لا يقل عن 60 بالمئة في حين لم

---

[27] يقيس معيار CR3 نسبة تركز المؤسسات في قطاع معيّن، من خلال تحديد حصة المؤسسات الثلاث الأكبر من مجموع مبيعات القطاع، فإذا زادت هذه الحصة عن نسبة معيّنة، مثلاً 40 بالمئة، تعدّ حينها الممارسات الاقتصادية فيه احتكارية.

[28] القطاعات الأعلى التي عانت من أعلى معدلات التركز هي تجارة بيع التجزئة في قطاعات: الوقود السائلة، الغاز والزيوت...، وخدمات التجهيزات الإلكترونية، والنفايات والصرف الصحي، والنشاطات المشابهة...

للمزيد انظر:

- Consulting and Research Institute (2003); "Competition in Lebanese Economy - A Background Report for a Competitions Law for Lebanon"; May 2003, Beirut- Lebanon.

- روجيه نسناس وآخرون؛ "نهوض لبنان، نحو رؤية اقتصادية اجتماعية" بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى 2007؛ ص 197- 201.

وبخصوص الاحتكار في أسواق المال والدواء والمشتقات النفطية ومدخلات البناء والإعلام انظر:

غالب أبو مصلح؛ "أزمة الاقتصاد اللبناني (الواقع والحلول)"؛ بيروت: دار الحمراء، الطبعة الأولى، 2007؛ ص:66-87

[29] احتسب الباحث هذا الرقم استناداً إلى إحصاءات جمعية المصارف عن حجم الفوائد على الودائع والسندات والحسابات الاقتصادية للبنان 2011.

تزد كتلة الأجور بأكثر من 15 بالمئة، وبقيت معدلات البطالة على حالها تقريباً (ما بين 8% و8.4%)[30]، وزادت أعداد المهاجرين ولا سيما من الشباب المؤهل علمياً.

الثاني: إن نمو المداخيل الريعية (في القطاعين المالي والعقاري) بنسب تفوق نمو الناتج الإجمالي، كان على حساب مداخيل العاملين بأجر. فأرباب العمل والمعتاشون على الأرباح عموماً يتمتعون بموقع احتكاري يسمح لهم بإمرار عبء الريوع إلى العاملين بأجر لديهم[31].

وقد وصل حجم التدفقات المالية الآتية من الخارج إلى حوالي 84 مليار دولار أميركي في السنوات 2007 – 2012، أي حوالي نصف التدفقات التي تلقاها لبنان في السنوات منذ عام 1993. وقد أسهمت هذه الأموال بحصول نمو قوي هو الأعلى في العقدين الأخيرين، فتضاعفت تقريباً الودائع المصرفية[32] وارتفعت القدرة الإنفاقية للأسر.

لكن الحجم الهائل لهذه الأموال المقدّرة بحوالي 39 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المذكورة[33] أحدث صدمة سلبية تمثلت في زيادة الأسعار الداخلية بمعدلات تفوق مثيلاتها الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مجدداً، الذي سجل زيادة مقدارها 140 بالمئة مقارنة بما كان عليه عام 1992[34]. أثّرت هذه الزيادة سلباً على القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني فتضررت القطاعات غير الخاضعة للمنافسة الدولية، وترسخت الاتجاهات الانكماشية للاقتصاد. يصوّر ذلك بدقة منحنى الدورات الاقتصادية في العقدين الأخيرين التي تطول فيها فترات التباطؤ والركود وتقصر فترات الرواج، بعكس ما كان عليه الحال في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

---

[30] للمزيد عن البطالة راجع:

– د. نجيب عيسى؛ "إطار استراتيجي لمكافحة البطالة في لبنان"؛ بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ 2011.

– إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف؛ "لبنان: المسح العنقودي متعدد المؤشرات الدورة الثالثة 2007–التقرير النهائي"؛ إدارة الإحصاء المركزي؛ كانون الأول 2010.

[31] أكدت تجارب التفاوض بين أطراف الإنتاج بشأن زيادة الأجور في السنوات الأخيرة ولا سيما منذ عام 2012 أن أرباب العمل والمتكسّبين من الريوع يتمتعون بقوة تفاوضية منعت العاملين بأجر من تحقيق الحد الأدنى من مطالبهم.

[32] هناك علاقة ارتباط قوية بين نمو التحويلات ونمو الودائع يصل إلى حد التطابق وقد استعملت دراسة صادرة عن البنك الدولي هذه الأخير كمتغير مقرب للتحويلات.

انظر:

World Bank & Republic of Lebanon (2012); "Using Lebanon's Large Capital Inflows to Foster Sustainable Long- term Growth"; January 2012; World Bank - Poverty Reduction and Economic Management Department.

[33] احتسب الباحث هذا الرقم استنادا إلى بيانات المصدر نفسه.

[34] World Bank. Republic of Lebanon-Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies. Washington, DC. 2012.

خُصّص جزء كبير من التحويلات لتمويل الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة، مما رفع نسبة الاستيراد إلى الناتج من 35.7 بالمئة معدلاً وسطياً للسنوات 2002–2006 إلى 48.2 بالمئة منه معدلاً وسطياً للسنوات 2007–2012، في حين زادت نسبة الصادرات إلى الناتج من 21.2 بالمئة إلى 24.78 بالمئة فقط في المدتين المذكورتين[35]. كما زاد الطلب الداخلي على الخدمات غير القابلة للتبادل الدولي مما ضاعف أسعارها في مدة زمنية قصيرة. وبنتيجة ذلك انخفضت تنافسية القطاعات المولدة لفرص العمل وخصوصاً الزراعة والصناعة وبعض الخدمات والتي تأثرت سلباً بارتفاع سعر الصرف الحقيقي، في حين أن زيادة حجم الاستيراد بوتيرة أعلى من نمو الصادرات[36] خفت زخم النمو وزادت مداخيل المستوردين الاحتكاريين بمعظمهم من دون خلق فرص عمل جديدة. أمّا القطاعات التي لا تتعرض لمنافسة دولية (مثل البناء والصحة، والاتصالات والتعليم) فقد شهدت نمواً وزيادة في الأسعار لم يترافقا مع نمو مماثل في فرص العمل.

وعلى العموم انصبّت الأموال على القطاعات ذات معدلات التشغيل المنخفضة، فبين عامي 2003 و 2009 بلغ معدل النمو الحقيقي السنوي حوالي 5 بالمئة، لكن معدل النمو الحقيقي للزراعة كان أقل من المعدل العام (3 بالمئة معدلاً سنوياً)، وسجلت الصناعة نمواً سالباً مقداره 3–% سنوياً على نحو خفّض حصتها من الناتج من 11.6 بالمئة إلى 7 بالمئة فقط. ولم تسجل الإدارة العامة نمواً يذكر، وكان نمو الخدمات أقل بقليل من معدل النمو العام. وفي مقابل التباطؤ الذي عانت منه هذه القطاعات الأربعة التي تضم ثلاثة أرباع قوة العمل تقريباً كان قطاع البناء الأوفر حظاً بتحقيقه نمواً بلغ ثلاثة أضعاف معدل النمو العام (19% سنوياً) مع أنه يستوعب عمالة هشة وقليلة التنوع وغير لبنانية بمعظمها، ولا تتجاوز نسبتها 10% من حجم اليد العاملة.

ب– سبقت الإشارة إلى أن نمو الإنتاجية كان أعلى من نمو الأجور، ومع ذلك كانت إنتاجية العمال متدنية. ففي عام 2012 قُدّر متوسط مساهمة العامل الواحد في تكوين القيمة المضافة بما يتراوح بين نصف وثلاثة أرباع ما كانت عليه قبل الحرب الأهلية (1975) على اختلاف التقديرات[37].

---

[35] انظر: الحسابات الاقتصادية للبنان؛1997–2011.

[36] كان جزء كبير من التحويلات يذهب لتمويل الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة، مما رفع نسبة الاستيراد إلى الناتج من 35.7 بالمائة معدلاً وسطياً للسنوات 2002–2006 إلى 48.2 بالمئة منه معدلاً وسطياً للسنوات 2007–2012، في حين زادت نسبة الصادرات إلى الناتج من 21.2 بالمئة إلى 24.78 بالمئة فقط في المدتين المذكورتين.

[37] يقدّر الناتج عام 1974 بـ 27.5 مليار ليرة لبنانية بأسعار 1997، وعام 2012 بـ 37.6 بأسعار السنة نفسها. في حين بلغ عدد العمال 760 ألفاً وما لا يقل عن 1.3 في العامين المذكورين على التوالي.

ومن الأسباب التي تقف خلف تدني إنتاجية العمال في لبنان،: ضعف تعليم القوى العاملة وعدم تطابق مهاراتها مع احتياجات سوق العمل، حيث بينت دراسة مايلز أن 57 بالمئة من أصحاب المؤسسات يشكون من تردي تأهيل عمالهم، وأنّ 40 بالمئة من العمال يعملون

وبناء على وجود علاقة جدلية متبادلة بين الأجور والإنتاجية[38] يصح الاستنتاج بأنّ تردي أوضاع سوق العمل في لبنان كان عنصراً أساسياً في إبطاء نمو كتلة الأجور وخفض نسبتها من الناتج.

ج- خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي اتبعت الحكومات اللبنانية مقاربة غير منصفة للعاملين بأجر، بدعوى أنّ دعم الأجور، أو تبني ما يعرف بسياسة الأجر الاجتماعي، يُلحق الضرر بقدرة القطاع الخاص على تحقيق تراكم رأسمالي كافٍ للحصول على معدلات نمو مستدامة ومرتفعة. ولهذا الغرض كُبح الحوار الاجتماعي وتعرّضت الحركة النقابية في العقد المذكور لضغوط شديدة أفقدتها استقلاليتها، وبنتيجة ذلك حصل خلل حاد في التوازن بين أطراف الإنتاج، وغابت معه قواعد المفاوضة الجماعية، وأُخضعت سياسات الأجور لقواعد نيوليبرالية متشددة، حالت دون إقرار زيادات معتد بها للأجور تتناسب مع زيادة المعدل العام للأسعار[39]، وهذا بدعوى أنّ إقرار زيادات أجور متناسبة مع التضخم سيؤدي إلى الانكماش ويلحق الضرر بالقدرة التنافسية للبلد[40].

في وظائف تتناسب جزئياً مع مهاراتهم أو لا تناسبها على الإطلاق. هذا إضافة إلى الاستخدام غير الفعال للموارد البشرية، كما يدل على ذلك ارتفاع معدلات بطالة الشباب، وهجرة الخريجين والعمال المهرة ليحل محلهم داخل البلد عمال أقل تأهيلاً ومهارة. للمزيد راجع:
World Bank. Republic of Lebanon-Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies ; Op. Cit.

و: روجيه نسناس؛ "نهوض لبنان"؛ م. س؛ ص: 37

[38] بقدر ما تؤدي زيادة الإنتاجية إلى تحسن مستويات الأجور يحفز هذا الأخير الإنتاجية، كما يتبين من دراسة شملت 108 بلدان وأقاليم، وكشفت عن وجود ارتباط إيجابي قوي بين النمو والإنتاجية، بحيث إنّ زيادة الإنتاجية بمقدار دولار واحد ترفع الأجور بمقدار0,44 دولاراً أميركيا ($R^2 = 0.652$). راجع: مكتب العمل الدولي؛ "اتجاهات الأجور"؛ م. س؛ ص 10-11

[39] ما بين عامي 1997 و2013، أقرت زيادتان للأجر تساويان مجتمعتين حوالي 33 بالمئة من متوسط الأجر، في حين أن تقديرات التضخم المتراكمة بين هذين العامين تراوحت بين 80 بالمئة على الأقل (إدارة الإحصاء المركزي) و116 بالمئة (مؤسسة البحوث والاستشارات).

[40] هل تؤثر زيادة الأجور على التنافسية في لبنان؟

من المعروف أن لبنان يملك مستويات أجر مرتفعة مقارنة بمعظم دول المنطقة ، ويحظى الحد الأدنى للأجر فيه بقوة شرائية لا بأس بها. وهذا صحيح من حيث المبدأ، فالحد الأدنى الرسمي في هذا البلد هو حوالي 450 دولاراً أميركياً بالأسعار المحلية، ويرتفع إلى أكثر من 685 دولاراً أميركياً بمقياس تعادل القوة الشرائية PPP. لكن نتائج المقارنة ستتغير إذا اعتمدنا أحد المعيارين الآتيين: نسبة الحد الأدنى للأجر إلى حصة الفرد من الناتج، و نسبة الحد الأدنى إلى معدل الأجر السنوي. فباعتماد المعيار الأول يتنحى لبنان عن صدارة الترتيب لأن الحد الأدنى فيه يعادل 50 بالمئة فقط من متوسط حصة الفرد من الناتج، بينما يبلغ متوسط هذه النسبة في دول الأسكوا غير المنتجة للنفط 62 بالمئة. أما إذا أخذنا بالمعيار الثاني فيتراجع ترتيب لبنان إلى ذيل اللائحة، حيث تتراوح نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط الأجر لديه ما بين 38 بالمئة و51 بالمئة (على اختلاف تقديرات متوسط الأجر)، في حين يصل متوسط النسبة في بلدان جنوب آسيا غير النفطية إلى 88 بالمئة تقريباً. ولن يُلحق رفع حصة الأجور من الناتج مزيداً من الأذى بالقدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني الضعيفة أصلاً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج . إذ تقدّر القيمة المضافة في الصناعة بـ 7.7 بالمئة فقط من مجموع استعمالاتها. مما يعني أن زيادة الأجور بنسبة 20 بالمئة مثلاً لن ترفع تكاليف الإنتاج الصناعي أكثر من 1.5 بالمئة فقط. وتعدّ نسبة الحد الأدنى إلى متوسط الأجر في كل من البرازيل وتركيا والأرجنتين والمغرب أعلى منها في لبنان، ومع ذلك فإن الترتيب العام لهذه الدول على جدول التنافسية الدولي لعام 2011 أعلى من ترتيبه. بشأن الإحصاءات راجع:

2-2- تحليل قياسي:

انطلاقاً من العرض السابق، سنحاول في هذه الفقرة تحديد العوامل المؤثرة على مستويات الأجر بدقة أكبر، من خلال تحليل قياسي للعلاقات التي تربط بين المتغيرات ذات صلة، بهدف تحديد العوامل المؤثرة على المستوى العام للأجور أو المرتبطة به. مع الأخذ بعين الاعتبار الآتي:

1. اختيرت متغيرات التحليل بناء على صِلتها بموضوع البحث وفق ما مرّ سابقاً، ومع ذلك استبعدت بعض العوامل ذات الصلة بسبب عدم توفر بيانات كافية بشأنها.
2. بما أننا لم نعثر على بيانات عن متوسطات الأجر في كل القطاعات موزعة على مناطق أصغر من محافظة كالأقضية، فقد اعتمدنا متوسطات الأجر في القطاع الصناعي كمتغير مقرّب Proxy بسبب تمكن الباحث من الحصول على إحصاءات مفصلة مناطقياً بشأنه على نحو كاف لبناء نموذج قياسي.
3. البيانات المتوفرة هي من مصادر متعددة وسنوات مختلفة (لكن متقاربة)، كما أن بعضها قطاعيٌّ وبعضها عامّ ووطني، ومع ذلك فإنها تتسم بأكبر قدر ممكن من الاتساق في ظل نقص الإحصاءات الذي يعاني منه لبنان.
4. لا تغطي البيانات الخاصة بمتغيرات التحليل عدداً من السنوات يسمح ببناء سلاسل زمنية، ولذلك اعتمدنا بيانات مقطعية لمدة زمنية محددة (2005-2007) موزعة على 19 قضاء ومنطقة لبنانية (بما فيها النتائج العامة للبنان). وقد استثنيت أقضية: البترون، بشري، زغرتا، البقاع الغربي وراشيا، بسبب انخفاض عدد العمال الصناعيين فيها أو لعدم دقة بياناتها.

المتغيرات:

- المتغير التابع (في تحليل الانحدار): متوسط الأجور في الصناعة اللبنانية في المناطق والأقضية اللبنانية.
- المتغيرات المستقلة (في تحليل الانحدار):

-ILO; "Global Wages Report: Wages and Equitable Growth"; International Office; Geneva; 2012

-ILO; Global Wage Data Base

-World Economic Forum (Klauss Schwab & Xavier Sala-i-Martin); "The Global Competitiveness Report"; Centre for Global Competitiveness Performance.

- الجمهورية اللبنانية؛ "الحسابات الاقتصادية للبنان 2009"

- **نسبة الأسر ذات الإشباع المتدني للحاجات الأساسية غير المشبعة(الدليل العام)** [41].
- **تأخر مستوى الاستثمار الحكومي في البنى الأساسية؛ معبّراً عنه بمعدل الحرمان في ميدان(دليل) المياه والكهرباء والصرف الصحي.**
- **تأخر التنمية البشرية؛ معبّراً عنه بمعدل الحرمان في ميدان/دليل التعليم.**
- **الإنتاجية؛ معبّراً عنها بحصة العامل الواحد من الناتج الصناعي في القضاء/المنطقة.**
- **حجم الوحدات الاقتصادية؛ معبّراً عنه بمتوسط عدد العمال الصناعيين في المصنع الواحد.**

تحليل الارتباط:

يتبّين من تحليل علاقات الارتباط استناداً إلى بيانات الجدولين (6) و (7) وجود الآتي:

- ارتباط عكسي قوي نسبياً مقداره –60.5 بالمئة، بين متوسط الأجور الصناعية في المنطقة ومستوى الحرمان في الدليل العام للحاجات الأساسية غير المشبعة.
- ارتباط موجب قوي مقداره 71 بالمئة بين متوسط الأجور الصناعية في المناطق ومتوسط عدد العمال في المصنع الواحد.
- ارتباط عكسي متوسط القوة بين متوسط الأجر الصناعي في المناطق والحرمان في دليل التعليم، مقداره 49 بالمئة.
- ارتباط قوي جداً بين متوسط الأجر الصناعي في المناطق والإنتاجية (حصة العامل الواحد من الناتج الصناعي) مقداره 84 بالمئة.

يلخّص الجدول رقم (3) هذه النتائج مرتبة بحسب قوة الارتباط

الجدول (3) معاملات الارتباط بين متوسط الأجور الصناعية والمتغيرات ذات الصلة

المتغير المستقل	المؤشر	معامل الارتباط بين متوسط الأجور الصناعية والمتغير المستقل
إنتاجية العامل الصناعي	الناتج الصناعي/العمال الصناعيين	0.84
حجم المؤسسة الصناعية	عدد العمال الصناعيين/عدد المؤسسات الصناعية	0.71
الحرمان البشري	نسبة الأسر ذات الإشباع المتدني في الدليل العام للحاجات الأساسية غير المشبعة	0.605
الحرمان في دليل التعليم	نسبة الأسر ذات الإشباع المتدني في ميدان التعليم	0.49–
الحرمان في البنية الأساسية	نسبة الأسر ذات الإشباع المتدني في ميدان المياه، الكهرباء والصرف الصحي	0.48–

وبحسب هذه النتائج فإن العوامل الثلاثة الأكثر ارتباطاً بمستويات الأجر الصناعي هي: الإنتاجية وحجم المؤسسة ومستوى إشباع الحاجات الأساسية.

[41] يتضمن الدليل خمسة أدلة فرعية: تعبر عن مستوى التنمية البشرية (أدلة: الصحة، التعليم، والسكن)، ومستوى الإنفاق الحكومي على البنى الأساسية (دليل المياه والكهرباء والصرف الصحي)، ومستوى التنمية الاقتصادية (دليل وضع الأسرة الاقتصادي).

تحليل الانحدار:

معادلات الانحدار الخطي البسيط (بين متغيّرين):

يعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط التي تتضمنها خمس معادلات مقبولة إحصائياً عند مستوى ثقة 95% ودرجة حرية 17. وتضم كل واحدة منها متغيراً تابعاً هو: معدل الأجور الصناعية وواحداً من المتغيرات المستقلة المذكورة في الجدول. ويظهر من النتائج أن الأجر الصناعي يتأثر على نحو قوي بمتوسط الإنتاجية (حصة العامل الواحد من الناتج الصناعي) وعلى نحو متوسط بحجم الوحدة الاقتصادية (متوسط عدد العمال في المصنع)، والإشباع المتدني للحاجات الأساسية (الحرمان في الدليل العام)، لكن الأجر يتأثر على نحو ضعيف بالحرمان على مستوى التعليم و"المياه والكهرباء والصرف الصحي".

جدول (4) المعلمات المقدرة في معادلات الانحدار الخطي البسيط التي تبين العلاقة بين المتغير التابع (متوسط الأجور) والمتغيرات المستقلة

معادلة الانحدار	المتغير المستقل	القيمة الثابتة		معلمة المتغير المستقل		معامل التحديد R^2	اختبار – فـF	درجة الحرية df
		معلمة التقاطع Intercept	t-stat	المعلمة	t-stat			
1	حصة العامل من الناتج الصناعي	3293	6.55	0.044	6.47	70.5	40.77	17
2	عدد العمال/المصنع	4320	8.15	107.7	4.11	50.1	17.08	17
3	الحرمان في الدليل العام	8154	13	53.8–	3.22	37.7	10.28	17
4	الحرمان في دليل التعليم	8532	8.48	59–	2.26	24	5.3	17
5	الحرمان في دليل المياه، والكهرباء والصرف الصحي	7403	13.2	35.47–	2.3	22	5	17

الانحدار الخطي المتعدد:

النموذج الأول: ونستخدم فيه بيانات مقطع عرضي عن 19 منطقة لبنانية وردت بياناتها في الجدول رقم (5). ويتضمن النموذج المتغيرات الآتية:

- المتغير التابع: مستوى الأجور الصناعية في المنطقة Y
- المتغيران المستقلان[42]: نسبة الأسر المحرومة بحسب الدليل العام X_1؛ و: حصة العامل من الناتج الصناعي X_2

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS حصلنا على المعادلة الآتية:

$$Y= 4438-20.43\ X_1 + 0.037\ X_2$$

[42] استبعدت المتغيرات الآتية: "الحرمان في دليل التعليم" و "الحرمان في دليل الكهرباء والمياه والصرف الصحي" و "متوسط عدد العمال في المصنع" بسبب قبول فرضية العدم بشأن معلماتها عند مستوى ثقة 95% ودرجة حرية 13.

المعادلة هي ذات معنوية إحصائية حيث F المحتسبة أعلى من F المجدولة وt المحتسبة للمتغير X_2 والقيمة الثابتة هي أعلى من t المجدولة وذلك عند مستوى ثقة 99.9%، في حين أنّ t المجدولة أعلى من t المحتسبة عند مستوى ثقة 86%. أما معامل تحديد R^2 فيساوي 0.745.

الاختبارات القياسية:

- يظهر اختبار Durbin Watson خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم الخطأ العشوائي، فبما أنّ d=2.16 و d_u=1.255 فإنّ $d_u < d < 4-d_u$، وهذا يعني أنّ المعادلة تقع في منطقة التأكد من قبول فرضية العدم.
- البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً حيث يظهر اختبار Jarque-Bera أنّ قيمة JB البالغة 0.63 أصغر من قيمة x_2 الحرجة والبالغة 5.14 عند مستوى معنوية 95%.
- تعاني معادلة الانحدار من مشكلة عدم تجانس التباين Heterocedasticity، لكنها بعد التصحيح حافظت على معنويتها الإحصائية عند مستوى الثقة نفسه (99.9%) وكذلك الأمر بالنسبة إلى معلمتي القيمة الثابتة و X_2، أما بالنسبة إلى المتغير X_1 فقد قبل الفرض البديل بشأن معلمته عند مستوى ثقة أقل (82%). أما معامل تحديد R^2 فيساوي 0.69.

النموذج الثاني: لتقدير مرونة التغيّر في مستوى الأجور بالنسبة إلى تغيّر كل من الدليل العام والإنتاجية، قمنا بقياس علاقة الانحدار بين لوغاريتم Y ولوغاريتمي X_1 و X_2 ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، حصلنا على المعادلة الآتية:

$$InY=2.14-0.096\ InX_1+0.38\ InX_2$$

t-stat (4.35) (1.48) (4.2)

R^2=0.69 F=17.7 df =16

المعادلة هي ذات معنوية إحصائية حيث F المحتسبة هي أعلى من F المجدولة وt المحتسبة للمتغير X_2 والقيمة الثابتة هي أعلى من t المجدولة عند مستوى ثقة 99.9%، في حين أنّ t المجدولة هي أعلى من t المحتسبة عند مستوى ثقة 87%.

الاختبارات القياسية:

- يظهر اختبار Durbin Watson خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم الخطأ العشوائي، فبما أنّ d=2.09 و d_u=1.25 فإنّ: $d_u < d < 4-d_u$، وهذا يعني أنّ المعادلة تقع في منطقة التأكد من قبول فرضية العدم.
- بحسب اختبار Jarque-Bera فإن توزيع البواقي لا يأخذ شكلاً طبيعياً كون قيمة JB أقل من قيمة x^2 الحرجة عند مستوى معنوية 95%.

- تعاني المعادلة أيضاً من مشكلة عدم تجانس التباين Heterocedasticity، وقد حافظت بعد التصحيح هي ومعلمتا القيمة الثابتة وX_2 على معنويتها الإحصائية عند مستوى الثقة نفسه (99.9%)، لكن معنوية معلمة المتغير X_1 انخفضت بعد التصحيح إلى 83%.

تشير معادلة الانحدار إلى أن مرونة الأجور/الدليل العام تساوي 0.096- ومرونة الأجور/ الإنتاجية تساوي 0.38؛ وهذا معناه أن تراجع نسبة الأسر المحرومة من إشباع حاجاتها الأساسية بنسبة عشرة بالمئة وزيادة حصة العامل من الناتج الصناعي بالنسبة نفسها يزيدان متوسط الأجر الصناعي بنسبتي 1% تقريباً و3.8% على التوالي.

وبالمحصلة، يبّين التحليل القياسي أن العامل الأكثر تأثيراً على الأجور الصناعية هو إنتاجية العامل، يليه في التأثير مع فارق مستوى الإشباع في الدليل العام للحاجات الأساسية. أما المتغيرات الأخرى الواردة في التحليل فقد ظهرت علاقة ارتباط قوية أو متوسطة بينها وبين المتغير التابع، ورفض فرض العدم بشأن معلماتها في معادلات الانحدار الخطي البسيط (بين متغيرين)، لكنّ هذا الفرض قُبل في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. مما يجعل التأكد من تأثيرها على معدل الأجر بحاجة إلى مزيد من البيانات، غير المتوفرة حتى الآن.

الخلاصة والتوصيات:

- انخفضت خلال مدة البحث نسبة الأجور/الناتج في لبنان لمصلحة أنواع المداخيل الأخرى ولا سيما منها المكاسب الريعية والاحتكارية وعائدات الأنشطة غير المولّدة لفرص العمل. وقد حصل هذا الانخفاض بمعدلات أعلى من مثيلاتها في العالم عموماً والدول متوسطة الدخل خصوصاً.
- يرتبط الاتجاه الانحداري لحصة الأجور بصورة رئيسية بزيادة معدلات الفقر البشري التي تأثرت سلباً بتراجع الاستثمارات العامة. كما يرتبط بتراجع نمو إنتاجية العمال مقارنة بنمو الناتج المحلي، والذي ترافق مع زيادة حجم التدفقات المالية وتحويلات المهاجرين.
- أظهر التحليل القياسي أنّ تدني حصة الأجور من الناتج هو نتيجة تفاعل العاملين المذكورين أعلاه: ارتفاع معدلات الحرمان في إشباع الحاجات الأساسية (الفقر البشري) من ناحية وتباطؤ إنتاجية العمال من ناحية ثانية. فمع أن الإنتاجية زادت بمعدلات تفوق زيادة متوسطات الأجور في مدة البحث، إلا أن ذلك حصل بمعدلات غير كافية لموازنة مستويات الفقر البشري المرتفعة.
- لم يتمكن البحث من إثبات أو نفي فرضية تأثر اتجاهات الأجر بكل من الرأسمال البشري والاستثمار العام مُعبَّراً عنهما بدليل التعليم ودليل المياه والكهرباء، كما لم تظهر صلة مؤكدة بين الأجور والهيكل الاقتصادي، مُعبَّراً عنه بمتوسط عدد العمال في المصنع الواحد. لكن التحليل البياني (الرسم 3) أظهر وجود علاقة موجبة بين مستويات الأجر وحجم المؤسسة.
- لم يؤكد التحليل القياسي وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين التعليم ومستويات الأجر[43]، ومع ذلك فقد أظهر الرسم (4) ملامح علاقة عكسية (ضعيفة نسبياً) بين متوسط الأجر السنوي في المنطقة ونسب الأسر المحرومة في مجال التعليم.

وعلى العموم خلص البحث إلى إثبات الفرضيتين الآتيتين: 1- إن تراجع حصة الأجور من الناتج في لبنان حصل بوتيرة أسرع من معدلات تراجعه العالمية. 2- لم يكن هذا التراجع متعلقاً بتقلبات النمو الدورية، بقدر ارتباطه بعوامل بنيوية جعلت المضمون الاجتماعي للسياسات الاقتصادية ضعيفاً. تعبّر عن ذلك أفضل تعبير المستويات العالية للفقر البشري الذي شمل نصف الأسر اللبنانية تقريباً، مقلّلاً الأثر الإيجابي المتوقع للتحسن المحدود في معدلات الإنتاجية الذي عرفه لبنان خلال مدة البحث.

[43] أكدت الدراسات ذات الصلة ضعف تأثير التعليم على معدلات رواتب الخريجين في لبنان. حول هذه النقطة راجع:
Charbel Nahas; "Financing and Political Economy of Higher Education in Lebanon"; Economic Research Forum; April 2009.

التوصيات: أ- استناداً إلى مقاربة بيكيتي المشار إليها في المبحث التمهيدي، يتوقع أن يستمر تراجع نصيب مداخيل العمل من الناتج على المدى الطويل، وهذا ما يملي على الحكومة وضع سياسات متينة للأجور تقطع هذا المسار الانحداري. ب- إن تعزيز نصيب الأجور من الناتج يفترض إدخال تعديلات ملموسة على النموذج الاقتصادي في لبنان، يتضمن توظيف أجزاء أكبر من المدخرات المحلية والتدفقات الآتية من الخارج في أنشطة إنتاجية مولِّدة لفرص العمل. ج- على الباحثين توجيه مزيد من الاهتمام إلى القضايا المرتبطة بالأجر في لبنان في ظل ندرة الدراسات العلمية على هذا الصعيد، مع أهمية التركيز على المسائل الحيوية في هذا الشأن مثل العلاقة بين الأجور والإنتاجية والتعليم. د- يفترض بالمؤسسات الحكومية أن تعالج النقص الحالي في الإحصاءات الاجتماعية ذات الصلة بالأجور ومداخيل أطراف الإنتاج.

جدول (5) مؤشرات صناعية وأدلة الفقر البشري العام في لبنان موزعة على الاقضية/ المناطق اللبنانية

القضاء/ المنطقة	متوسط الأجور في الصناعة 2007 (ألف ل.ل)	نسبة العمال/المصنع	حصة العامل من القيمة المضافة الصناعية 2007 (ألف ل.ل)	الدليل العام للحاجات الأساسية غير المشبعة (نسبة مئوية من الأسر)
الشوف-عالية	8165	39.5	104472	**31.6**
المتن	7880	19.2	73160	**9.2**
النبطية	4670	11.84	47898	**34.2**
بعبدا	7070	19.14	56676	**28.9**
بعلبك-الهرمل	4850	12.16	40151	**41.4**
بنت جبيل مرجعيون-حاصبيا	4700	12.87	47594	**62.2**
بيروت	7040	18.87	109275	**9**
جزين-صيدا	6100	12.62	79126	**45.1**
زحلة	5140	23.91	57486	**20.6**
صور	6650	9.31	66662	**43.5**
طرابلس	5750	15.58	28981	**30.3**
عكار-المنية-الضنية	4950	11.7	43108	**58.9**
كسروان جبيل	8815	40.5	120085	**13.3**
جبل لبنان	7390	25.08	88342	**22.2**
الجنوب	5680	11.54	66662	**44.4**
محافظة البقاع	5230	17.67	51708	**33.5**
محافظة الشمال	7640	16.75	91135	**42.4**
محافظة النبطية	4850	12.17	47898	**50.1**
لبنان	7335	20.54	82086	**29.7**

المصدر: - المؤشرات الصناعية: وزارة الصناعة؛ مصلحة المعلومات الصناعية؛ دراسة القطاع الصناعي في لبنان وقائع وأرقام 2007

- الدليل العام: خارطة الفقر البشري 2004؛ م.س.

الرسم (1): العلاقة بين متوسط الأجر السنوي في الصناعة ونسب الأسر المحرومة في الأقضية اللبنانية (2004،2007)

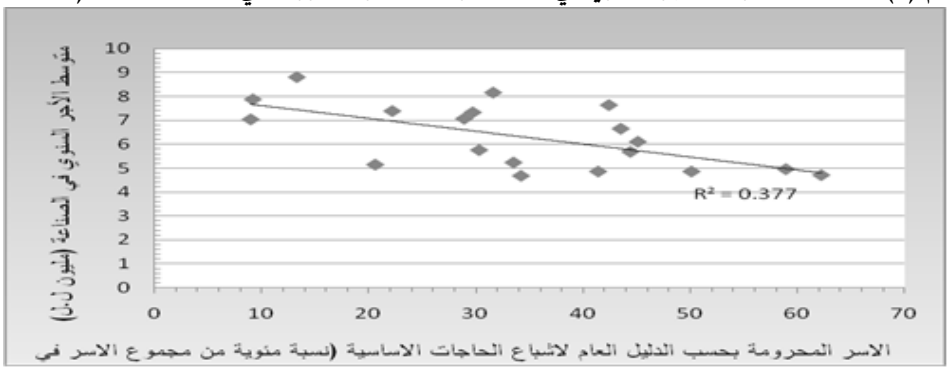

الرسم (2): العلاقة بين متوسط الأجر السنوي في الصناعة وإنتاجية العمال في الأقضية اللبنانية (2004،2007)

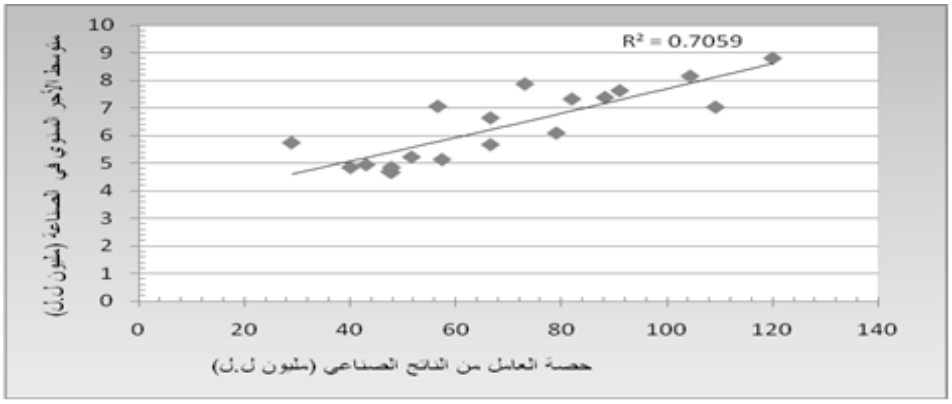

العلاقة الرسم (3): العلاقة بين متوسط الأجر ومتوسط حجم المؤسسة الصناعية في المناطق اللبنانية (2004،2007)

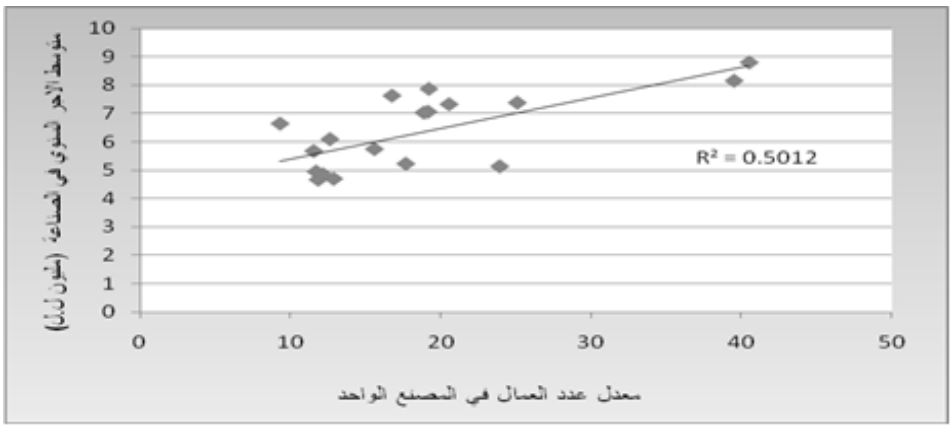

الرسم (4): العلاقة بين متوسط الأجر السنوي في الصناعة ودليل الحرمان في التعليم بحسب الأقضية اللبنانية (2004،2007)

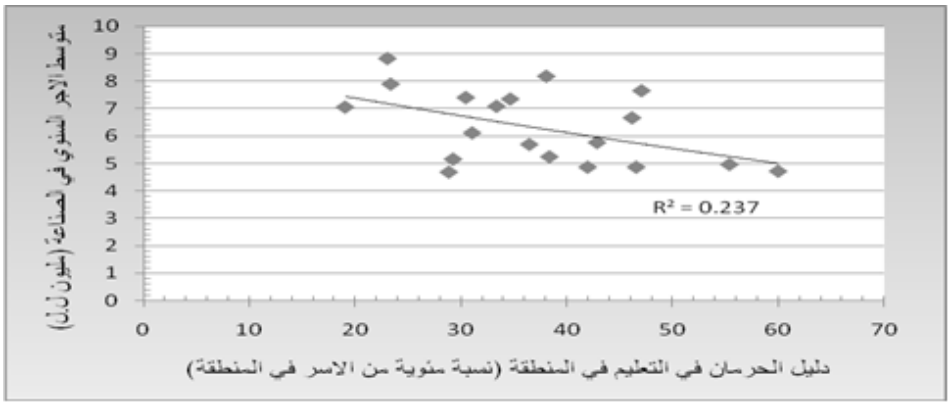

جدول (6) أدلة التعليم والمياه، والكهرباء والصرف الصحي في المناطق/ الأقضية اللبنانية 2004 (نسبة مئوية)

القضاء المنطقة	دليل التعليم	دليل المياه والصرف الصحي والكهرباء
الشوف–عالية	**38.1**	**51.7**
المتن	**23.4**	**4.3**
النبطية	**28.9**	**29.3**
بعبدا	**33.4**	**35.7**
بعلبك–الهرمل	**42**	**32.7**
بنت جبيل مرجعيون–حاصبيا	**60**	**73.5**
بيروت	**19.1**	**9.3**
جزين–صيدا	**31.1**	**25.1**
زحلة	**29.3**	**17**
صور	**46.2**	**46.5**
طرابلس	**42.9**	**13.3**
عكار –المنية–الضنية	**55.4**	**62.3**
كسروان جبيل	**23.1**	**16.5**
جبل لبنان	**30.5**	**29**
الجنوب	**36.5**	**22.8**
محافظة البقاع	**38.4**	**25.7**
محافظة الشمال	**47.1**	**37.8**
محافظة النبطية	**46.6**	**54.4**
لبنان	**34.7**	**29.8**

المصدر: خارطة الفقر البشري 2004 م.س

المصادر والمراجع

باللغة العربية

- إدارة الإحصاء المركزي؛ ***الأوضاع المعيشية للأسر في عام 1997***، بيروت: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي؛ 1998.
- ـــ ؛ ***الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر 2007***؛ إدارة الإحصاء المركزي 2007.
- إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف؛ ***لبنان: المسح العنقودي متعدد المؤشرات الدورة الثالثة 2007–التقرير النهائي***؛ إدارة الإحصاء المركزي؛ كانون أول 2010.
- ***استنتاجات بشان تعزيز المنشات المستدامة***، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 96، جنيف 2007.
- آلان بيهر ورولان بفيفير كورن؛ ***مداخيل العمل مداخيل رأس المال 1969–2009***؛ أوضاع العالم 2010 (تحرير برتران بادي ودومينيك فيدال)؛ ص: 202–203.
- أنطوان حداد؛ ***الفقر في لبنان***؛ نيويورك: الأمم المتحدة–اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا؛ 1996
- ـ؛ ***الفقر في لبنان***؛ مجلة فكر الفصلية عدد 75؛ 2001.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ ***خارطة الفقر البشري 2004***؛ مشروع بناء القدرات للحد من الفقر؛ الطبعة الأولى 2007.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ ***تقرير التنمية البشرية 1990***؛ نيويورك 1990.
- توفيق كسبار، ***اقتصاد لبنان السياسي 1948–2002: في حدود الليبرالية الاقتصادية***، ترجمة فاتن الحريري زريق والمؤلف؛ بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، ك2005/1.
- جمعية المصارف اللبنانية؛ ***التقارير السنوية 1997–2012***.
- الجمهورية اللبنانية؛ ***الحسابات الاقتصادية للبنان 2009***؛ بيروت: رئاسة مجلس الوزراء؛ 2010.
- الجمهورية اللبنانية؛ ***مشروع موازنة 2013***؛ بيروت: وزارة المالية.
- ـــ؛ ***الحسابات الاقتصادية للبنان 2010***؛ بيروت: رئاسة مجلس الوزراء؛ 2011
- ـــ؛ ***الحسابات الاقتصادية للبنان: إعادة الحسابات 1997–2007***؛ بيروت: رئاسة مجلس الوزراء؛ 2010.
- نجيب عيسى؛ ***إطار استراتيجي لمكافحة البطالة في لبنان***؛ بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ الطبعة الأولى؛ 2011.
- غالب أبو مصلح؛ ***أزمة الاقتصاد اللبناني (الواقع والحلول)*** ؛ بيروت: دار الحمراء، الطبعة الأولى، 2007.
- غسان ن. الشلوق؛ ***الطبقة الوسطى: التجربة اللبنانية***؛ بيروت: مؤسسة نوفل؛ الطبعة الأولى؛ 2007.
- قبلان سليم كيروز؛ ***آراء وحلول في أهم المشاكل الاقتصادية– الاجتماعية للبنان المعاصر***؛ منشورات الجامعة اللبنانية– قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت: 1970.
- مجلس الإنماء والإعمار؛ ***تقرير تقدم العمل***، آذار 2001.
- مجموعة من الباحثين؛ ***إصلاح السياسات الاجتماعية في لبنان: من الدعم الانتقائي إلى الرعاية الشاملة***؛ بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ الطبعة الأولى؛ 2013.
- مجموعة من الباحثين؛ ***الفقر والتنمية الاجتماعية في لبنان***؛ بيروت: المركز اللبناني للدراسات؛ الطبعة الأولى؛ 2003.
- مديرية الإحصاء المركزي؛ ***المجموعة الإحصائية اللبنانية 1968***؛ بيروت: وزارة التصميم العام؛ 1969.
- مكتب العمل الدولي؛ ***اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة: سياسات الأجور ونمو الإنتاجية والعمالة***؛ لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية؛ جنيف: شباط 2011.
- مكتب العمل الدولي– مجلس الإدارة؛ ***اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة/ سياسات الأجور ونمو الإنتاجية والعمالة***؛ جنيف، شباط/فبراير 2011.
- هورست أفهيلد–ترجمة د. عدنان عباس علي؛ ***اقتصاد يغدق فقراً***؛ الكويت: سلسلة عالم المعرفة؛ 2007؛ العدد 359.
- وجيه نسناس وآخرون؛ ***نهوض لبنان، نحو رؤية اقتصادية اجتماعية***؛ بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى 2007.
- الجمهورية اللبنانية–وزارة الصناعة؛ ***دراسة القطاع الصناعي في لبنان: وقائع وأرقام 2007 (بيانات غير منشورة)***؛ بيروت: مصلحة المعلومات الصناعية؛ 2014.

باللغة الإنكليزية:

-Consulting and Research Institute (2003); ***Competition in Lebanese Economy - A Background Report for a Competitions Law for Lebanon***; May 2003, Beirut-Lebanon.

-Charbel Nahas; ***Financing and Political Economy of Higher Education in Lebanon***; Economic Research Forum; April 2009

−ILO; ***Global Wage Data Base***

Global Wages Report: Wages and Equitable Growth; *International Labor Office*; Geneva: 2012

−Lebanese Republic-Presidency of the Council of Ministers; ***Economic Accounts of Lebanon 2010***; Compiled and published under the direction of Robert Kasparian; Economic Accounts of Lebanon; Oct. 2011.

−Low Commission Report (2009); ***National Minimum Wage***; Norwich: the Stationary Office; 2009.

- ***Ministry of Public Health***

www.moph.gov.lb/Publications/Documents/Statistical%20Bulletin%202011.pdf

- Republic of Lebanon; ***Poverty Review Main Report***; Beirut: CRI and MENA Development Group; 2000.

-Republic of Lebanon-Ministry of Industry (2010); ***the Lebanon Industrial Sector-Facts and Findings***; Beirut: MOI;2010.

-Thomas Piketty (2014); ***Capital in the Twenty-First Century***; Cambridge, Massachussetts,The Belknap Press of Harvard University Press; 2014.

-World Bank & Republic of Lebanon; ***Using Lebanon's Large Capital Inflows to Foster Sustainable Long- term Growth***; World Bank- Poverty Reduction and Economic Management Department ; January 2012.

- ***Republic of Lebanon: Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies***; Washington, DC. 2012

- World Economic Forum (Klauss Schwab & Xavier Sala-i-Martin); ***The Global Competitiveness Report***; Centre for Global Competitiveness Performance;2011.

الملخص

يحلل هذا البحث مسارات الأجور في لبنان في السنوات 1997–2012 أي بعد ظهور دلائل على إخفاق عمليات إعادة الإعمار في تحقيق جزء كبير من أهدافها. وقد بيّنت المقارنة مع المؤشرات العالمية أن نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت في لبنان بمعدلات تفوق مثيلاتها في الدول الأخرى، متأثرة على نحو خاص بالسياسات الحكومية التي لم تول اهتماماً بارزاً لقضايا توزيع الدخل والتوازن القطاعي وزيادة الإنتاجية، وكان من نتائج ذلك أن زادت هيمنة الأنشطة الريعية على الاقتصاد، وصار النمو في حال حصوله أقل إنصافاً للفقراء ومولداً للقليل من فرص العمل.

واجهت البحث عقبة أساسية هي عدم توفر بيانات كافية عن الأجور خلال المدة المذكورة، إذ لم تُنشر أرقام رسمية أو إحصاءات موثوقة بشأن نسبتها إلى الناتج المحلي منذ عام 1997، ولتغطية هذه الفجوة استفاد الباحث من المعطيات المتوفرة في محاولة تحديد هذه النسبة، مستعيناً ببعض الأعمال السابقة التي عالجت النقطة نفسها. وبالمحصلة قدرت نسبة "الأجور/الناتج" بما متوسطه 25 بالمئة في نهاية المدة مقارنة بـ 35.5 بالمئة في بدايتها، وهذا يعني أن كتلة الأجور سجلت نمواً متراكما مقداره 25 بالمئة أيضاً في مقابل نمو الناتج المحلي بمعدل 79 بالمئة بالأسعار الثابتة. وما بين عامي 1997 و2007 سُجّل جمود في متوسط الأجر النسبي للعامل الواحد (بالأسعار الجارية)، لكن مع تفاوت قطاعي ومناطقي، وتحيّز واضح لمصلحة العاصمة والقطاعات الحديثة كالاتصالات.

بعد ذلك عرض البحث الظروف الاقتصادية التي أسهمت في تباطؤ نمو مداخيل العاملين بأجر، ومن بينها خصوصاً نمو القطاعات الريعية والأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة بوتيرة أعلى من نمو الأنشطة الأخرى. ولمزيد من التحليل تضمن البحث نماذج قياسية كان الهدف من وضعها تحديد مستوى العلاقة واتجاهها بين معدل الأجور من جهة وبعض المتغيرات المستقلة التي أظهر التحليل وجود صلة بينها وبين الأجور من جهة ثانية. وبنتيجة المعالجة القياسية تبيّن أن الأجور تتأثر إيجاباً بمستوى الإنتاجية، وسلباً بمعدل الفقر البشري، وكلا المتغيرين يرتبطان بالأداء الاقتصادي من جهة والسياسات العامة للدولة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية.

Summary

Wage Trends in Lebanon and the Affecting Factors (1997-2012)

This research analyzes the trends of wages in Lebanon in the years 1997-2012 after evidence on failure of reconstruction in achieving a large part of its goals.

A comparison with global indicators have shown that the rate of wages of GDP in Lebanon have declined higher than those in other countries, influenced in particular by government policies that did not pay attention to issues of income distribution sectoral balance and raising productivity, The result of this decline was increasing the dominance of rent - seeking activities on economy, and the growth in case it happened became less equitable for the poor and a generator for a few jobs

The research faced a fundamental obstacle was the lack of sufficient data on wages during the period mentioned, because **no official figures or reliable statistics** on the ratio to GDP were published since 1997, in order to cover this gap the researcher benefited from the available data in an attempt to determine this ratio, using some of the previous work which handled the same point.

As a result, the wages to GDP ratio estimated with an average of 25 percent at the end of the period, compared with 35.5 percent at the beginning, so this means that the aggregate wages recorded a cumulative growth rate of 25 percent in versus of the GDP growth rate of 79 percent at constant prices .the average relative per worker recorded rigidity in current prices between the years 1997-2007 but with sectoral and regional Disparity, and a clear bias to the interest of capital and modern sectors such as telecommunications.

After that the research **displays** the economic conditions that contributed of slow downing in the growth of the incomes of wage earners, including particularly the growth of rentier sectors and activities per low value-added in a method higher than the growth of other activities. For further analysis the research included econometric models ,**the goal of putting** was to determine the level of the relationship and it's direction between the rate of wages on one hand and some independent variables that the analysis showed a link between them and the wages.

On the basis of an economic analysis we can see that that wages positively affected by the level of productivity, and also negatively by the rate of human poverty, both variables are linked to economic performance on one hand, and to the public policy of the state in economic and social fields, on the other hand.

ثبت المحتويات

المقدمة 1

مبحث تمهيدي– مؤشرات تراجع حصة الأجور على الصعيد العالمي وتفسيراته النظرية 3

المبحث الأول– مسار الأجور في لبنان (1997–2012): تقدير مؤشرات التراجع 6

1–1– بناء المؤشرات: 7

1–2– تراجع متفاوت للأجور بين المناطق والقطاعات والمهن: 9

1–3– مقارنة واستنتاج: 10

المبحث الثاني– أسباب تراجع حصة الأجور من الناتج المحلي: 11

2–1– الإطار العام 11

2–2– تحليل قياسي: 16

المتغيرات: 16

تحليل الارتباط: 17

تحليل الانحدار: 18

معادلات الانحدار الخطي البسيط (بين متغيّرين): 18

الانحدار الخطي المتعدد: 18

النموذج الأول: 18

الاختبارات القياسية: 19

النموذج الثاني: 19

الاختبارات القياسية: 19

الخلاصة والتوصيات: 21

المصادر والمراجع 25

الملخص 27

Summary 29

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Email
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

postal code
Baabda 10172010
P.O. Box: 24 / 47
Beirut - Lebanon